الدولة الفلسطينية في العقل السياسي الأمريكي: قراءة في الخطاب والممارسة

الدكتور : عمر رحال

دراسة نُشرت في مجلة دراسات شرق أوسطية وهي مجلة محكّمة

السنة 29 العدد (113) خريف 2025

الفهرس

	الموضوع	الصفحة
1	الملخص باللغتين العربية والانجليزية	3
2	المقدمة	4
3	• أهمية الدراسة • أهداف الدراسة • منهجية الدراسة • إشكالية الدراسة • أسئلة الدراسة • الإطار الزماني	6-5
	منطلقات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية	9-7
4	الموقف الأمريكي من قيام دولة فلسطينية مستقلة 1. تسلسل تاريخي لمواقف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إقامة دولة فلسطينية 2. حل الدولتين في الخطاب الرسمي:كيف تجهض الولايات المتحدة الأمريكية قيام الدولة الفلسطينية؟ أ. الرعاية المنحازة لإدارة الصراع:الدولة الفلسطينية في مهب السياسة الأمريكية ب. الفيتو الأمريكي:غطاء دبلوماسي لإطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي،ولمنع قيام دولة فلسطينية	22-10
5	الخاتمة	24-23
6	قائمة المراجع	28-25

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة اتجاهات المواقف الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية، ومن مسألة منح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، من خلال التركيز على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه فلسطين ،واستخدامها لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن .

وتظهر الدراسة أن هذه المواقف الأمريكية نابعة من تحالف استراتيجي–أيديولوجي مع "إسرائيل"، وتخلص إلى أن استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط سلام هو خيار عقيم، وتدعو إلى تبني مقاربة بديلة تقوم على تدويل القضية الفلسطينية، وتفعيل أدوات القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف لكسر حالة الشلل المفروضة على مسار الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

كما تسلط الضوء على التناقض الصارخ بين الخطاب الأمريكي المعلن الذي يروج لحل الدولتين كسبيل لإنهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وبين السياسات الفعلية التي تتخذها واشنطن والتي تعرقل هذا الحل بشكل ممنهج. سواء من خلال ممارستها ضغوطاً دبلوماسية، أو استخدام الفيتو في مجلس الأمن، أو من خلال فرضها شروطاً تفاوضية منحازة تصب جميعها في مصلحة الاحتلال. هذا التناقض يكشف أن واشنطن لا تسعى فعلياً لإنهاء الاحتلال أو ضمان الحقوق الفلسطينية، بل تسعى لإدارة الصراع بما يضمن تفوق "إسرائيل" واستمرار سيطرتها، مع تهميش المرجعيات القانونية الدولية.

Abstract

This study aims to analyze and examine the trends in U.S. positions regarding the establishment of a Palestinian state and the issue of granting Palestine full membership in the United Nations. It focuses on U.S. foreign policy toward Palestine, particularly its use of the veto power in the Security Council.

The study reveals that these American positions stem from a strategic and ideological alliance with Israel. It concludes that continued reliance on the United States as a peace broker is a futile option and calls for an alternative approach based on the internationalization of the Palestinian cause and the activation of international legal mechanisms and multilateral institutions to break the deadlock surrounding the recognition of the Palestinian state.

The study also highlights the stark contradiction between the publicly declared U.S. discourse promoting a two-state solution as a path to ending the Israeli–Palestinian conflict, and the actual policies adopted by Washington that systematically obstruct this solution—whether through diplomatic pressure, the use of the Security Council veto, or the imposition of biased negotiating conditions that consistently favor the occupying power. This contradiction reveals that Washington is not genuinely seeking to end the occupation or guarantee Palestinian rights, but rather to manage the conflict in a way that ensures Israel’s superiority and continued dominance while marginalizing the foundations of international law.

الكلمات المفتاحية

الولايات المتحدة الأمريكية،القضية الفلسطينية،الدولة الفلسطينية، الفيتو،عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، حل الدولتين،الانحياز الأمريكي،حق تقرير المصير،الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي،السياسة الخارجية الأمريكية .

1. المقدمة

لا يمكن فهم تعثر المشروع الوطني الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة دون الوقوف أمام الدور المركزي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إدامة الاحتلال الإسرائيلي وتفريغ مفاهيم العدالة الدولية من مضمونها. فمنذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، ورثت واشنطن المشروع الاستعماري البريطاني، وتحولت إلى الضامن الأساسي لبقاء وتفوق "إسرائيل"، مستخدمة أدوات متعددة أبرزها الدعم العسكري غير المشروط، والتغطية الدبلوماسية، والتدخل المباشر في مؤسسات الشرعية الدولية. وقد مثّل الموقف الأمريكي من مسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة أحد أبرز تجليات هذا الانحياز، إذ لم تتردد الإدارات الأمريكية المتعاقبة في استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع تمرير أي قرار يكرس الاعتراف القانوني بالدولة الفلسطينية . ولم يكن هذا الموقف استثناءً، بل حلقة في سلسلة طويلة من السياسات الأمريكية التي صاغتها خلفيات أيديولوجية ودينية وتحالفات إستراتيجية ترى في تفوق "إسرائيل" مصلحة دائمة وأولوية لا تقبل المساومة. أمام هذه الحقيقة، تصبح الدعوات الأمريكية لـ"حل الدولتين" بلا مضمون، ويختزل دورها في إدارة الصراع، لا حله، بما ينسجم مع منطق القوة لا منطق القانون.

هذا السلوك السياسي الأمريكي لا يمكن فصله عن البنية الأيديولوجية والثقافية التي تحكم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تندمج الاعتبارات الدينية مع الرؤية الإستراتيجية، فيجري النظر إلى "إسرائيل" ليس فقط باعتبارها حليفاً سياسياً ، بل بوصفها تجسيداً لنبوءة دينية يدافع عنها تيار ديني واسع داخل الولايات المتحدة ، خصوصاً التيار الإنجيلي الصهيوني. وقد انعكس هذا الارتباط في صياغة خطاب سياسي يعتبر أمن "إسرائيل" وتفوقها في المنطقة مصلحة أمريكية عليا، فيما تختزل الحقوق الفلسطينية في سياقات تفاوضية مشروطة ، لا تنطلق من القانون الدولي بل من موازين القوى ومصالح واشنطن. وبهذا المعنى، تصبح الدولة الفلسطينية مشروعاً مؤجلاً إلى أجل غير مسمى، لا ينظر إليه بوصفه حقاً قانونياً غير قابل للتصرف ، بل كأداة للمساومة السياسية في صفقات إقليمية ودولية ، تدار من واشنطن وتفرض شروطها عبر أدوات القوة لا العدالة.

وبالتالي ، تشكل هذه الورقة محاولة جادة لإعادة صياغة النقاش السياسي والقانوني حول الدولة الفلسطينية من زاوية الفاعل المعرقل ، وتدعو إلى مساءلة البنية الدولية ذاتها التي تسمح لدولة واحدة – بحكم امتياز الفيتو – بأن تحبط طموحات شعب بأكمله في الحرية والاستقلال.

2. أهمية الدراسة

1. تحليل الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية، كطرف منحاز يدعم الاحتلال ويعرقل الاعتراف بالدولة الفلسطينية عبر أدوات القانون الدولي مثل حق النقض (الفيتو)، مع كشف التناقض بين الخطاب الداعم لحل الدولتين والسياسات العملية التي تفرغه من مضمونه.
2. تفكيك البنية الأيديولوجية والسياسية للسياسة الخارجية الأمريكية، من خلال دراسة تأثير التيارات الدينية وجماعات الضغط مع "إسرائيل" في تشكيل الموقف الأمريكي.
3. إبراز محدودية الرهان على الدور الأمريكي والدعوة لتبني بدائل تقوم على تدويل القضية الفلسطينية وتفعيل آليات القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف لمساءلة الاحتلال.
4. تقديم مرجعية فكرية وسياسية تعزز الخطاب الحقوقي والقانوني الفلسطيني، وتساهم في النقاش حول مستقبل الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

3. أهداف الدراسة

1. تحليل ودراسة المواقف الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية وطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودور أمريكا في هذا الملف.
2. تسليط الضوء على دور الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن باعتباره أداة رئيسية لتعطيل أي قرارات دولية تدعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو مساءلة الاحتلال.
3. كشف التناقض بين الخطاب الأمريكي والممارسة الفعلية، حيث تدّعي الولايات المتحدة دعم حل الدولتين بينما تسعى عملياً لإدارته بشكل يخدم مصالحها ومصالح "إسرائيل."
4. الدعوة لتبني مقاربات بديلة تقوم على تدويل القضية الفلسطينية وتفعيل أدوات القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف لكسر حالة الشلل التي تفرضها السياسة الأمريكية

4. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على تحليل الخطاب السياسي والممارسة العملية للولايات المتحدة تجاه قضية الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال دراسة للسياسة الأمريكية. وارتكزت المنهجية على تتبع التسلسل الزمني لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ مطلع القرن العشرين وحتى عام 2025، مع تحليل القرارات والإجراءات ذات الصلة، خصوصاً استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. كما تم توظيف المنهج القانوني لفحص الأبعاد القانونية لهذه المواقف،من خلال دراسة قرارات الأمم المتحدة ومواثيق الشرعية الدولية المتعلقة بحق تقرير المصير وعضوية فلسطين في المنظمة الدولية.

5. إشكالية الدراسة

رغم تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة خاصة بعد العام2000 لخطاب سياسي يروج لحل "الدولتين"ويدعي دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلا أن الواقع العملي يكشف تناقضاً جوهرياً بين هذا الخطاب والسياسات الفعلية التي تتبعها واشنطن. إذ تستمر أمريكا في تقديم دعم غير مشروط لـ"إسرائيل"، وتستخدم أدواتها الدبلوماسية، وعلى رأسها حق النقض (الفيتو)، لإجهاض أي مسعى دولي يهدف إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو مساءلة الاحتلال على جرائمه.هذا التناقض يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية،هل تسعى الولايات المتحدة فعلاً لإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة، أم أنها تستخدم خطاب "حل الدولتين" كغطاء لإدارة الصراع وضمان التفوق الإسرائيلي؟ ومن هنا تنبع إشكالية هذه الدراسة، التي تتمثل في محاولة فهم وتحليل العقل السياسي الأمريكي تجاه الدولة الفلسطينية، وتفكيك العوامل الأيديولوجية والسياسية التي تقف وراء الموقف الأمريكي،إضافة إلى بحث كيفية تأثير هذا الموقف على تعطيل مسار الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة ذات سيادة ،وتكريس الاحتلال .

6. السؤال البحثي الرئيسي

كيف تنعكس الرؤية السياسية والأيديولوجية لأمريكا تجاه الدولة الفلسطينية في سياساتها العملية، وما أثر ذلك على تعطيل مسار الاعتراف الدولي بفلسطين ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الخلفية السياسية والدينية التي شكلت الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية؟.
2. كيف تطور موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من مسألة حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة؟.
3. إلى أي مدى يعكس خطاب حل الدولتين التزاماً حقيقياً لدى الولايات المتحدة، أم أنه مجرد أداة لإدارة الصراع وليس حله؟.
4. كيف استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) كأداة دبلوماسية لإجهاض قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ومساءلة الاحتلال؟.
5. ما هي الانعكاسات القانونية والسياسية للموقف الأمريكي على النظام الدولي، وعلى إمكانية تفعيل آليات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال؟.
6. ما البدائل أو المقاربات الدولية الممكنة لمواجهة الانحياز الأمريكي وكسر حالة الشلل التي يفرضها على مسار الاعتراف بفلسطين؟.
7. **الإطار الزماني:** الفترة الزمنية الرئيسية للدراسة تمتد من العام 2000 حتى اليوم،مع العودة إلى ما قبل ذلك التاريخ ، بما يخدم أهداف الدراسة .

منطلقات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

منذ نشأة القضية الفلسطينية، لعبت العوامل الدولية دوراً جوهرياً في تشكيل مساراتها، خصوصاً في ضوء ارتباطها الدائم بمصالح القوى الكبرى. وقد كان لأمريكا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية دور محوري في هذا السياق، حيث خلفت بريطانيا في قيادة المشروع الاستعماري الداعم لـ"إسرائيل"، لتصبح الشريك الأكبر في تثبيت واقع الاحتلال ومنع أي تحول جوهري في ميزان الصراع.

السياسة الخارجية الأمريكية لا تُبنى على حسابات مصلحية محضة فقط[1]، بل تنبع في كثير من توجهاتها من قناعات دينية وأيديولوجية متجذرة في الثقافة السياسية الأمريكية، خصوصاً تجاه فلسطين. يتقاطع البعد الديني مع الرؤية الجيوسياسية في صياغة المواقف الأمريكية ، بحيث تصبح إسرائيل أكثر من مجرد حليف استراتيجي، بل كياناً يرتبط عضوياً بعقيدة دينية لدى قطاعات واسعة من النخبة السياسية والدينية الأمريكية.

لذلك أحد أهم أسباب ثبات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ارتكازها على المنطلقات الدينية وعلى الأبعاد الروحية للإدارات الأمريكية المتعاقبة[2]. ومن أجل فهم أعمق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ، لا بد من العودة للبدايات لا سيما إلى العلاقة التي ربطت أمريكا بالحركة الصهيونية منذ مؤتمرها الأول الذي عقد بمدينة بازل في سويسرا عام 1897، هذا إلى جانب موقف الولايات المتحدة من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، والدور الذي لعبته في إنشاء دولة الاحتلال سواء من خلال قرار التقسيم[3]، أو من خلال العلاقة الثنائية بين الطرفين ،وتطور العلاقة بينهما وصولاً إلى التحالف الاستراتيجي في عهد الرئيس رونالد ريغان.

يُعد التحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" أحد أكثر أشكال التحالف ثباتاً في العلاقات الدولية، ويرتكز ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل منها، البنية السياسية الأمريكية القائمة على نفوذ جماعات الضغط ، والدور الواسع لمراكز الأبحاث والإعلام، والتأثير العميق للتيارات الدينية، خصوصاً البروتستانتية الإنجيلية، التي ترى في قيام "إسرائيل" وإدامة تفوقها تحقيقاً لنبوءات دينية تتعلق بعودة المسيح وبناء "مملكة الرب". هذا التصور يسقط البعد الأخلاقي والقانوني من الحسابات الأمريكية تجاه الفلسطينيين، ويحول القضية الفلسطينية إلى مجرد تفصيل معيق أمام سردية الخلاص الديني التي يتبناها اليمين المسيحي[4].

---

[1].الدكتورة،هديل أحمد إبراهيم ،العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية:رؤية تحليلية للقضايا والمحددات في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة(أكتوبر2023–2024)**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة أسيوط،العدد(24)،أكتوبر،2024،ص 84–85.

[2].الدكتور،ميخائيل سليمان وآخرون ، **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1996)،ص 21–25 .

[3].الدكتور ،محمد سعيد حمدان،وآخرون،**فلسطين والقضية الفلسطينية**،(عمان:جامعة القدس المفتوحة،ط3،2008)،ص387.

[4].Stephen R. Sizer ,CHRISTIAN ZIONISTS:On the Road to Armageddon The historical roots, theological basis and political consequences of Christian involvement in the Arab–Israeli conflict.P8–10.

اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وخصوصاً "إيباك"، يعتبر ذراعاً تنفيذية لتلك العقيدة، إذ يمتلك تأثيراً واسعاً على الكونغرس والإدارات المتعاقبة ، من خلال التمويل الانتخابي ، والضغط السياسي، وصناعة القرار. إلى جانب ذلك، تلعب جماعات إنجيلية مثل "مسيحيون متحدون من أجل "إسرائيل" دوراً موازياً في تعبئة الرأي العام الأمريكي، والدفع باتجاه دعم غير مشروط لـ"إسرائيل"، حتى أثناء ارتكابها لجرائم حرب أو انتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان[5].

كما اعتمد مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 1995/10/23 قراراً بموجبه يعترف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ودعا إلى بقاء القدس مدينة موحدة[6]، ما يعكس تحويلاً سياسياً خطيراً في الموقف الرسمي الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[7]. هذا القرار يُعد استمراراً لترجمة القرارات التنفيذية الرئاسية السابقة إلى إطار تشريعي ملزم، ويعد تعزيزاً لمسار نقل السفارة إلى القدس.

لم يكن تأثير الدين على السياسة مجرد خلفية فكرية، بل أصبح أداة توجيه عملية، كما ظهر في مواقف متعددة لرؤساء أمريكيين سعوا لكسب تأييد القاعدة الدينية، مثل اعتراف الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة لـ "إسرائيل" بتاريخ 2017/12/6[8]، وتلا ذلك قرار الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بتاريخ 2018/5/14 ، والذي اعتُبر استجابة مباشرة لمطلب دولة الاحتلال واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة[9]. كما تجلى ذلك في تبرير كثير من الساسة والمفكرين المسيحيين الصهاينة للعدوان الإسرائيلي على غزة بأنه جزء من "الخطة الإلهية"، مثل هال ليندسي ، الذين يرون أن التطورات السياسية في فلسطين تحقق نبوءات توراتية[10].

أضفى هذا التداخل بين العقيدة والسياسة طابعاً دينياً على علاقة الولايات المتحدة بـ"إسرائيل"، جعل من أي محاولة لانتقاد الاحتلال أو دعم الحقوق الفلسطينية معركة ضد "القيم الأمريكية" ذاتها، كما تصورها هذه التيارات . وهو ما أدى إلى تجريم كل من يعارض السياسات الإسرائيلية أو يدافع عن الفلسطينيين، واتهامه بمعاداة السامية أو بمناهضة الديمقراطية.

---

[5].الدكتور،فواز جرجس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 حزيران، 1998)، ص97–100.

[6].الكونغرس الأمريكي يصدر" قانون سفارة القدس لسنة"1995 ،https://www.google.com

[7].أحمد قريع "أبو العلاء"، **السلام المعلق، قراءات في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر" ، ط1، 1991)، ص 43.

[8].عوديد عيران،اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس كعاصمة إسرائيل،**صحيفة الحياة الجديدة**،الجمعة 2017/12/15،ص9 .

[9].دم القدس والعودة، هذا دمك يا فلسطين ، **صحيفة الحياة الجديدة** ، الثلاثاء 2018/5/15 ، ص 1 و 19.

[10].Sturm,Tristan.God's Just Gaza War: Futurity Foreclosed Through Evangelical Apocalypse as Orthogonal Promise of Eretz Israel. Geografiska Annaler: Series B, Human Geography, vol. 103, no. 4, 2021, pp. 301–319. Queen's University Belfast.

إلى جانب المنطلقات الدينية والأيديولوجية التي تشكل أحد أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في علاقتها مع "إسرائيل"، فإن هذه العلاقة تقوم أيضاً على شبكة معقدة من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية . فالدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" لا يمكن فهمه فقط من منظور التحالف القائم على المشتركات الدينية والثقافية ، بل هو أيضاً في إطار التزام الولايات المتحدة بأمن "إسرائيل" نتاج حسابات براغماتية تهدف إلى ضمان نفوذ واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل مركزاً حيوياً لمصالح الطاقة، وحركة التجارة العالمية، والتموضع العسكري. ومن خلال دعمها غير المحدود لـ"إسرائيل"، لاستمرار وبقاء تدخلها وتأثيرها في الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، مما يتيح لها مراقبة خصومها الإقليميين والدوليين، وفي مقدمتهم إيران وروسيا والصين.

فـ"إسرائيل" تُعد، من وجهة نظر صناع القرار الأمريكي، رأس حربة في حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، سواء عبر التعاون الاستخباراتي والعسكري المتقدم، أو عبر دورها في ضبط التوازنات الإقليمية بما يخدم أهداف أمريكا. وقد مكّن هذا التحالف واشنطن من مراقبة التطورات الإقليمية عن كثب، والتأثير في ديناميكيات الصراع في المنطقة، من خلال شريك موثوق ومستقر، لا يشكل عبءً سياسياً داخلياً بسبب قوة الدعم داخل الكونغرس ودوائر صنع القرار الأمريكي لـ" "إسرائيل".

من هنا، يصبح الحفاظ على التفوق الإسرائيلي، والحفاظ على أمن "إسرائيل" وبالتالي وجودها، وهو الهدف الأسمى والأهم للولايات المتحدة الأمريكية ، وتقديم الدعم السياسي والعسكري والمالي له، جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية أمريكية أوسع تسعى إلى ترسيخ هيمنتها، ومواجهة أي قوى منافسة، وضمان بقاء المنطقة كمنطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية[11].

النتيجة لهذه المنظومة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن يوماً من الأيام وسيطاً نزيهاً[12]، بل باتت فاعلاً منحازاً جذرياً في تكريس الاحتلال، وتصفية حقوق الشعب الفلسطيني. الدعم غير المشروط، والتغطية الدبلوماسية ، والمساعدات العسكرية ، كلها تمثل ترجمة حقيقية لعقيدة سياسية دينية تُضفي على "إسرائيل" طابعاً قدسياً، وتُلغي وجود الفلسطيني كصاحب حق.

إن الفهم الحقيقي لموقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية لا يمكن أن يكتمل دون تفكيك البنية الدينية والفكرية التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، والتي ترى في "إسرائيل" تجسيداً لرغبة إلهية، وفي استمرار الصراع مدخلاً لتحقيق الخلاص الروحي. وهكذا، تصبح العدالة الفلسطينية رهينة لخطاب ديني–سياسي لا يعترف بوجودها، ولا يرى فيها سوى عائق في طريق النبوءة.

---

[11].خالد حماد،سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية 1973 – 2013،**رسالة ماجستير** غير منشوره، جامعه الشرق الأوسط ، كلية العلوم السياسية، الأردن 2014 ، ص 98–110 .

[12] . Khalidi, Rashid. Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East. Boston: Beacon Press, 2013.p11.

الموقف الأمريكي من قيام دولة فلسطينية مستقلة

1. تسلسل تاريخي لمواقف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إقامة دولة فلسطينية

شكّل الموقف الأمريكي تجاه إقامة دولة فلسطينية محوراً أساسياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث اتسم هذا الموقف بتقلبات ظاهرية لكنها حافظت في جوهرها على ثبات استراتيجي يخدم المصالح الإسرائيلية. فمنذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم، تباينت تصريحات رؤساء الولايات المتحدة بشأن الحقوق السياسية للفلسطينيين ، بما فيها حقهم في تقرير مصيرهم ، وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني ، غير أن هذه التصريحات غالباً ما كانت محكومة باعتبارات سياسية داخلية، ومرتبطة بموازين القوى الإقليمية والدولية، دون أن تترجم فعلياً إلى خطوات ملزمة أو ضغوط حقيقية على "إسرائيل". ويكشف تتبع التسلسل التاريخي لمواقف الرؤساء الأمريكيين، من ويلسون إلى ترامب، أن دعم قيام دولة فلسطينية مستقلة ظل مرهوناً باعتبارات استعمارية ، وبمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعلاقتها مع الحركة الصهيونية ، ولاحقاً بالشروط الإسرائيلية وبسقف التفاهمات الثنائية، دون الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الفلسطينية كما أقرها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ففي مؤتمر باريس للسلام الذي عقد عام 1919 اقترح الرئيس وودرو ويلسون خلال المؤتمر إرسال لجنة دولية لدراسة طموحات شعوب الشرق الأدنى بعد الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك فلسطين، بهدف الوقوف على آراء الموطنين في تلك الولايات التي كانت تخضع للحكم العثماني ، بما فيها مسألة تقرير مصيرهم وطريقة حكمهم ، حيث وصلت اللجنة المشكلة من مندوبين أمريكيين إلى فلسطين بتاريخ 1919/6/10 . وقد أوردت لجنة كينغ – كراين، في تقريرها بشكل واضح وصريح رفض شعوب سورية وفلسطين للحكم الاستعماري، سواء البريطاني أو الفرنسي، ومطالبتهم بقيام دولة عربية مستقلة ، مع رفض قاطع لوعد بلفور والمشروع الصهيوني في فلسطين. وعلى الرغم من أهمية هذه النتائج التي جاءت من لجنة أُسست بموجب المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها ولسون نفسه ، وأبرزها حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن الرئيس ولسون تجاهل تماماً مضمون التقرير ولم ينشره خلال فترة ولايته، ولم يلتزم بمضامينه في مفاوضات باريس[13]، وجسد ذلك انحيازاً سياسياً حين تم تغليب المصالح الاستعمارية الغربية على إرادة الشعوب، مما فتح الباب أمام فرض الانتداب وتقسيم بلاد الشام، ومهد الطريق لتمكين الحركة الصهيونية من إقامة "دولة" على الأراضي الفلسطينية .

---

[13].المؤرخ ،صبري جريس،**تاريخ الصهيونية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، الجزء الثاني(1918– 1939)**،(نيقوسيا: مركز الأبحاث الفلسطيني ،1986) ، ص 27–29.

ومنذ إعلان قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من إدارة الرئيس هاري ترومان إلى إدارة دونالد ترامب، على خط ثابت ومشترك في دعم "إسرائيل"، بل وشهد هذا الدعم تطوراً تصاعدياً من حيث الشكل والمضمون، بما يتجاوز حدود التحالف التقليدي إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية شبه الكاملة. هذا التوجه لم يكن مرتبطاً بانتماء حزبي معين، فقد تبنته الإدارات الجمهورية والديمقراطية على حدٍ سواء، في انسجام واضح بين مؤسسات صنع القرار الأمريكي،لا سيما الكونغرس والبيت الأبيض ، مدفوعاً بمزيج من المصالح الجيوسياسية ،والضغوط الداخلية من جماعات الضغط المؤيدة لـ"إسرائيل"، والدوافع الدينية والأيديولوجية[14].

بدأ هذا الدعم بموقف الرئيس هاري ترومان الذي اعتبر أن نظام الوصاية الأممية المؤقت على فلسطين لم يعد قابلاً للتطبيق، ورأى أن "الدولة اليهودية" قد تُعلن قريباً. لم يدلِ ترومان بموقف واضح بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل انحصر موقفه في دعم المشروع الصهيوني دون طرح بديل للفلسطينيين[15]. وأيضاً بإقدامه على الاعتراف الفوري بـ"إسرائيل" بعد دقائق فقط من إعلان قيامها، في عام 1948، ثم تطورت هذه العلاقة خلال حقبة الرئيس دوايت أيزنهاور، الذي، رغم محاولاته المحدودة في الضغط على "إسرائيل" بعد أزمة السويس عام 1956، لم يتراجع عن الدعم السياسي والعسكري طويل المدى. ومع إدارة ليندون جونسون، تعزز هذا الدعم بشكل ملحوظ بعد حرب عام 1967، حيث تبنت واشنطن الرواية الإسرائيلية بشأن "الدفاع عن النفس"، وبدأت بتزويد "إسرائيل" بكميات ضخمة من الأسلحة النوعية.

أما في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، فقد تجسد هذا الدعم في قرار "الجسر الجوي" الذي أنقذ إسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973، حين أرسلت الولايات المتحدة إمدادات عسكرية عاجلة ساهمت في قلب موازين المعركة.

كان الرئيس جيمي كارتر، الذي تولى منصبه عام 1977، أول رئيس أمريكي يتحدث علناً حول حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في أي تسوية سلمية ، وذلك في ظل تصاعد المطالبات الدولية بالاعتراف بالحقوق الفلسطينية. لم تُترجم هذه الدعوة إلى خطوات عملية ملموسة، لكنها شكلت تحولاً مهماً في الخطاب الرسمي الأمريكي[16].

---

[14].للتفصيل أنظر/ي أحمد الدبش،**فلسطين في العقل الأمريكي 1492-1948**،(دمشق:صفحات للدراسات والنشر والتوزيع،2021).

[15].الدكتور، فرِد لوسون ، **إدارة ترومان والفلسطينيون**،في الدكتور،ميخائيل سليمان (محرراً)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1996)،ص 83-85.

[16].الدكتور،جانيس تِري، **إدارة كارتر والفلسطينيون**،في الدكتور،ميخائيل سليمان (محرراً)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1996)،ص 230-232 .

كما أعلن الرئيس رونالد ريغان في الأول من أيلول عام 1982 خطة سلام تقضي بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى خمس سنوات. ورغم أن هذا الموقف تضمن دعماً محدوداً لفكرة الدولة الفلسطينية، فإنه رفض التعبير الصريح عنها، مفضلاً بقاء الوضع تحت إشراف مشترك بين الفلسطينيين والأردن[17].

أما موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب فقد كان متحفظاً إزاء فكرة قيام دولة فلسطينية ،رغم أنه دعم إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال مؤتمر مدريد عام 1991، إلا أن إدارته لم تؤيد صراحة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل ركزت على دعم مبدأ "الأرض مقابل السلام" وضرورة التفاوض المباشر بين الأطراف، مكتفياً بالدعوة إلى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار تسوية تفاوضية[18].

وخلال قمة كامب ديفيد التي عقدت بين 11 و25 تموز 2000، بحث الرئيس بيل كلينتون مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات إمكانية إقامة دولة فلسطينية. لاحقاً، طرح كلينتون ما عُرف بـ "معايير كلينتون"، التي تضمنت اقتراح نظام دولتين، يشمل 94 إلى 96% من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ترتيبات بشأن القدس واللاجئين[19].

تُعتبر قمة كامب ديفيد محطة حاسمة في كشف حدود الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وهي رؤية اتسمت بالتحيّز لـ"إسرائيل" ومحاولة فرض تسوية سياسية لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فالرئيس بيل كلينتون، رغم طرحه مبدأ "حل الدولتين"، إلا أن ما قدمه فعلياً لم يكن دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، بل كياناً منزوع السيطرة على الحدود، مجزأ الأراضي، ومشروطاً أمنياً.

إن عرض كلينتون لم يأتِ مع التزام حقيقي بتفكيك المستوطنات أو ضمان التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية،بل أبقى على كتل استيطانية كبرى، وفتح المجال لمفهوم "تبادل الأراضي". أما القدس، فقد قدم بشأنها اقتراحات ملتبسة تقبل بالسيادة الإسرائيلية على أجزاء من المدينة، بما فيها السيادة على أسفل المسجد الأقصى، مع ترتيبات محدودة للفلسطينيين لا ترقى إلى عاصمة سيادية ،وهو ما يفرغ مطلب القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية من مضمونه الحقيقي.لقد أرادت واشنطن أن لا

---

[17].الدكتور، ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908–1993**. (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط1، 1995)، ص 311–314.

[18]. آفي شليم، **الحائط الحديدي**، ترجمة ناصر عفيفي،(القاهرة : مؤسسة روز اليوسف،2001) ، ص 485–486 .

[19].عطا الله عبد المجيد مطاوع، "السياسة الخارجية الأمريكية والنزاع الفلسطيني– الإسرائيلي تحت إدارة الرئيس بيل كلينتون: المفاوضات والدعم المالي" **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة القدس ،2011 ، ص 35–37 .

يعطي الفلسطينيين دولة حقيقية، بل كياناً هشاً مرهوناً بالقبول بالواقع الذي فرضه الاحتلال ، تحت مسمى "تنازلات تاريخية".

وفي2001/11/10 ، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش في خطاب له في الأمم المتحدة ، تبني الولايات المتحدة فكرة قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة "إسرائيل"، وبتاريخ 2002/6/24 أعلن عن خطة "خارطة الطريق"، التي نصت على إقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب "إسرائيل"، بشرط تنفيذ إصلاحات في السلطة الفلسطينية، وخاصة في مجالي الحكم والأمن. وأكد بوش التزام الولايات المتحدة بدعم إقامة الدولة الفلسطينية بعد استيفاء الشروط الأمنية والمؤسسية[20].

صحيح أن إعلان الرئيس جورج دبليو لأول مرة تبني الولايات المتحدة رسمياً لفكرة قيام دولة فلسطينية، خطوة فارقة من حيث الخطاب السياسي الأمريكي، لكنها في العمق لم تشكل تحولاً حقيقياً في مواقف واشنطن تجاه جوهر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فقد جاء هذا الإعلان في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وفي سياق سعي الإدارة الأمريكية لتحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، واحتواء حالة الغضب الشعبي إزاء الانحياز الأمريكي لـ"إسرائيل". إلا أن هذا الطرح، لم يكن إلا جزءاً من خطاب دعائي وظيفي يخدم أولويات الأمن الأمريكي لا حقوق الفلسطينيين.

أما خطة "خارطة الطريق" التي أعلنها بوش الابن، فقد رُوّج لها باعتبارها إطاراً عملياً لحل الدولتين، لكنها في واقع الأمر وضعت شروطاً مجحفة تفرغ فكرة الدولة الفلسطينية من أي مضمون سيادي حقيقي، حيث أعادت هذه الخطة إنتاج منطق "السلام مقابل الأمن" بشروط إسرائيلية، حيث تطالب السلطة الفلسطينية بإثبات أهليتها السياسية والأمنية أولاً، بينما يمنح الاحتلال هامشاً زمنياً واسعاً للمناورة، والمضي في تكريس الأمر الواقع من خلال جدار الفصل العنصري، وتوسيع الاستيطان، واستمرار السيطرة الكاملة على الأرض والموارد. بالرغم من التصريحات المتكررة للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن[21] وإدارته حول التزام واشنطن بإقامة دولة فلسطينية[22]، إلا أن هذه التصريحات لم تترجم إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع.

وبالتالي فإن إدارة بوش الابن لم تكن تؤمن فعلياً بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بل كانت تقايض هذا الحق بإصلاحات داخلية تضمن استمرار هيمنة الاحتلال ضمن شكل جديد من أشكال التبعية السياسية. فالدولة الفلسطينية التي طرحت في هذه الرؤية لم تكن دولة ذات سيادة، بل كيان إداري خاضع لإملاءات أمنية خارجية، في سياق يحول قضية تحرر وطني إلى مجرد "أزمة إدارة" بحاجة إلى تحسينات بيروقراطية. وبذلك، شكلت خطة بوش جزءاً من عملية تزييف ممنهجة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتكريساً لانحياز واشنطن البنيوي للاحتلال الإسرائيلي.

---

[20].الدكتور ،عثمان عثمان وآخرون ،**دراسات فلسطينية**،(نابلس:جامعة النجاح الوطنية،2011)، ص 238–239 .

[21].بوش: إقامة الدولة الفلسطينية عام 2005 ، هدف واقعي ، **صحيفة القدس** ،الخميس 2003/7/31، ص 1 و 30 .

[22].باول أكد لقريع التزام واشنطن بإقامة دولة فلسطينية، **صحيفة القدس** ،الأحد 2004/5/16، ص 1 .

وفي 9/23/ 2010، صرح الرئيس باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه "يأمل أن تُقام دولة فلسطينية" إلى جانب "إسرائيل" في غضون عام[23]. كما دعمت إدارته مبادئ وزير خارجيته جون كيري، التي طُرحت في كانون الأول عام 2016، والتي تضمنت رؤية لحل الدولتين بحدود متجاورة مع جعل القدس عاصمة مشتركة للدولتين.

يُظهر تصريح الرئيس الأمريكي أوباما سالف الذكر نموذجاً كلاسيكياً لما يمكن تسميته بـ"الدبلوماسية الرمزية" الأمريكية في الملف الفلسطيني، والتي توازن بين الخطاب الليبرالي الظاهري والانحياز العملي للسياسات الإسرائيلية. فحديث أوباما عن أمله في إقامة دولة فلسطينية خلال عام، بدا في حينه وكأنه وعد تاريخي، إلا أنه لم يترجم إلى أي التزام سياسي أو ضغط حقيقي على "إسرائيل"، التي واصلت بناء المستوطنات وسرقة الأرض بلا أي مساءلة أمريكية جدية.

أما مبادئ كيري، التي جاءت في أواخر ولاية الإدارة الديمقراطية، فقد مثلت محاولة لحفظ ماء وجه واشنطن بعد فشلها المتكرر في تحريك "عملية السلام"، إذ طرحت رؤية فضفاضة لحل الدولتين تتحدث عن عاصمة مشتركة في القدس، دون آليات تنفيذية أو مرجعيات قانونية ملزمة[24]. هذه المبادئ، رغم ما حملته من بعض التوازن اللفظي، بقيت حبيسة الأدراج ولم تَلقَ أي متابعة من إدارة ترامب اللاحقة، التي أجهزت على ما تبقى من حل الدولتين عبر الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية إليها.

رغم قيامه بخطوات مثيرة للجدل مَثّل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ووقف التمويل عن وكالة الأونروا، أعلن الرئيس دونالد ترامب في يناير 2020 عن خطته للسلام المعروفة بـ "السلام من أجل الرخاء"، والتي تضمنت دعماً مشروطاً لإقامة دولة فلسطينية، ترتبط بتنازلات سياسية كبرى من الفلسطينيين، منها فصل غزة عن الضفة وضمان الأمن الإسرائيلي بشكل كامل[25].

ومنذ توليه منصبه عام 2021، تبنت إدارة الرئيس جو بايدن موقفاً تقليدياً نسبياً تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، إذ أعلنت التزامها بحل الدولتين كإطار عام لتسوية النزاع، لكنها لم تتخذ

---

[23]. أوباما: دولة فلسطينية ممكنة بعد عام،https://www.aljazeera.net/news/2010/9/23

[24].الدكتور، علي الجرباوي، المأزق الفلسطيني:ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(99)، صيف 2014 ، ص 30–31 .

[25].الدكتور ، ناصر القدوة "صفقة القرن": اغتيال ما تبقى قراءة في رؤية ترامب" :السلام نحو الازدهار"،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(122)، ربيع 2020 ، ص 46–48 .وأيضاً ،الدكتور،أحمد جميل عزم "صفقة القرن":وهم اخترعه العرب، وحاربه الإسرائيليون،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(116)، خريف 2018 ، ص 8–9 .وأيضاً علاء الدين أبو زيد التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس رونالد ترامب (2016–2019)، **رسالة ماجستير** غير منشورة ، جامعة القدس،2019، ص114.

خطوات عملية تلزم "إسرائيل" بهذا الخيار. وعلى الرغم من إعادة بعض أشكال الدعم المالي للسلطة الفلسطينية التي كانت قد جمدت في عهد ترامب، وفتح قنوات اتصال مع القيادة الفلسطينية، فإن إدارة بايدن امتنعت عن التراجع عن القرارات الكبرى التي اتخذها ترامب، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" أو نقل السفارة الأمريكية إليها. كما لم تُبدِ استعداداً لاستخدام أدوات الضغط السياسي أو الاقتصادي على الحكومة الإسرائيلية، حتى في ظل استمرار الاستيطان وتصاعد الانتهاكات في الضفة الغربية وغزة. وبالتالي، بدا أن موقف بايدن يحافظ على الدعم الثابت لـ"إسرائيل"، مع محاولات محدودة لتهدئة التوترات دون تغيير جوهري في مواقف أمريكا التاريخية[26].

كما يسعى اليوم الرئيس دونالد ترامب في ولايته الثانية إلى حسم الصراع في الشرق الأوسط لمصلحة "إسرائيل"، وضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، وتحقيق استقرارها وتبعيتها من خلال توسيع تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية[27].وذلك عبر فرض "صفقة القرن"، فبدلاً من معالجة جذور الصراع القائم على الاحتلال وإنكار الحقوق الفلسطينية ، اختار ترامب مقاربة تقوم على تصفية القضية الفلسطينية، وتجاوزها لصالح إعادة ترتيب المنطقة وفقاً لرؤية أمريكية–إسرائيلية مشتركة. هذه الرؤية لم تكتفِ بتكريس الانحياز الأمريكي لـ "إسرائيل"، بل تعمل على إعادة هندسة الإقليم ، في حين يتم تهميش الحقوق الوطنية الفلسطينية، بل وشيطنة أي مقاومة لها.

وعلى الرغم من تبني المجتمع الدولي لحل الدولتين كإطار قانوني وسياسي لإنهاء الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة، في موقف يعكس ازدواجية معاييرها، لم تكتفِ بعدم حضور مؤتمر حل الدولتين الذي عقد في نيويورك بتاريخ 2025/7/28 لدعم هذا الحل، بل ذهبت إلى حد التنديد به[28]. كما أكد نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس ، بأن لا خطط لدى واشنطن للاعتراف بدولة فلسطينية[29]، قائلاً "لا أعرف ما الذي يعنيه الاعتراف بدولة فلسطينية"[30]،هذا الغياب المتعمد يعد رسالة سياسية واضحة مفادها أن الإدارة الأمريكية ترفض الانخراط الجاد في أي مسار دولي يعيد الاعتبار للقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني.كما قامت واشنطن بسحب تأشيرة الرئيس لمنعه من المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة[31]، إن هذا الموقف يؤكد أن واشنطن هي المعطل لأي تسوية ، وأنها ليست وسيطاً نزيهاً، بل طرفاً منحازاً بشكل سافر للاحتلال.

---

[26].الدكتور ، ماهر الشريف ، الإدارات الأمريكية إزاء مشروع الدولة الفلسطينية: بين الأمس واليوم، **ورقة سياسات** ، إصدار مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(52)، شباط 2024 ، ص 13–14 .

[27].الدكتور، علي الجرباوي ،مقايضة المصالح : ترامب والواقعية السياسية، **صحيفة الأيام**،السبت 2025/2/22، ص5.

[28].واشنطن تتدد بالمؤتمر وتعتبره مكافأة لـ "حماس" ، **صحيفة القدس**، الثلاثاء 2025/7/29 ، ص 1 و15.

[29].نائب الرئيس الأمريكي فانس،لا نية لدى واشنطن للاعتراف بدولة فلسطين، **صحيفة الأيام**،السبت،2025/8/9.ص 1و13.

[30].نائب الرئيس الأمريكي ،لا خطط لدينا للاعتراف بدولة فلسطينية، **صحيفة القدس**،السبت،2025/8/9.ص 1و15.

[31]. واشنطن تسحب تأشيرة الرئيس والوفد المرافق، **صحيفة القدس**، السبت ،2025/8/30.ص 1و15.

تكشف لنا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومواقف رؤساء إداراتها أن الموقف الأمريكي تجاه إقامة دولة فلسطينية[32] ظل، على مدار قرن كامل، محكوماً بانحياز استراتيجي ثابت لصالح الحركة الصهيونية ومن بعدها دولة الاحتلال رغم تبدل الخطابات السياسية وتغير الإدارات بين جمهورية وديمقراطية. فمنذ وعد بلفور ومؤتمر باريس للسلام عام 1919، مروراً بإعلان قيام "إسرائيل" عام 1948، ووصولاً إلى إدارات بوش وأوباما وترامب وبايدن، حافظت واشنطن على سياسة تقوم على حماية الاحتلال وتعزيز تفوقه العسكري والسياسي، مع تعطيل أي مسار دولي يمكن أن يؤدي إلى الاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة. وقد تجلى هذا الانحياز في استخدام حق النقض(الفيتو) عشرات المرات لإجهاض قرارات مجلس الأمن، وفي الدعم المالي والعسكري غير المشروط الذي مكّن "إسرائيل" من توسيع الاستيطان، وتهويد القدس، وفرض وقائع ميدانية تعيق أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.فكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتبنى مواقف متشابهة تقوم على تغليب أمن "إسرائيل" على حساب الحقوق الفلسطينية. وغالباً ما تستخدم هذه الإدارات ذريعة "الحقوق الأمنية الإسرائيلية" لتبرير مواقفها السياسية، خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان،لذلك، أصبح قيام دولة فلسطينية مستقلة هدفاً مؤجلاً وخاضعاً لمعادلات سياسية غير متكافئة[33].

لذلك أثبتت التجربة التاريخية أن الموقف الأمريكي من "حل الدولتين" لم يتجاوز حدود الشعارات الدعائية التي تهدف إلى امتصاص الضغوط الدولية واحتواء الغضب العربي، دون أي إرادة حقيقية لإنهاء الاحتلال أو الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. فقد اتضح عملياً أن واشنطن توظف هذا الخطاب كغطاء سياسي لاستمرار دعمها غير المحدود لـ"إسرائيل"، من خلال توفير الحماية الدبلوماسية لها وتعطيل أي قرارات دولية يمكن أن تُلزمها بإنهاء احتلالها. وقد برز ذلك جلياً في المواقف الحديثة، مثل مقاطعة الولايات المتحدة لمؤتمر نيويورك الخاص بدعم حل الدولتين في يوليو 2025، والتصريحات الرسمية الرافضة لأي اعتراف بدولة فلسطينية، وهو ما يعكس بوضوح انتقال الدور الأمريكي من وسيط يُفترض به "الحياد"، إلى طرف فاعل يسهم بشكل مباشر في تثبيت الاحتلال ومنع الفلسطينيين من تحقيق حريتهم وحقهم في تقرير المصير.

إن هذا التناقض بين الخطاب الأمريكي حول "السلام" وواقع دعم الاحتلال، يعكس بوضوح افتقار السياسة الأمريكية إلى المصداقية، ويجعل من دعواتها لحل الدولتين مجرد أدوات لاحتواء الاستياء العربي والدولي، وليس التزاماً حقيقياً بحقوق الشعب الفلسطيني أو بالعدالة الدولية.

---

[32] . Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2005 .P 62 .

[33] للتفصيل أكثر أنظر/ي، . Smith, Charles D., ed. Prolonged Occupation and International Law: Israel and Palestine. Leiden: Brill / Martinus Nijhoff, 2023.

2. حل الدولتين في الخطاب الرسمي:كيف تجهض الولايات المتحدة الأمريكية قيام الدولة الفلسطينية؟

أ. الرعاية المنحازة لإدارة الصراع: الدولة الفلسطينية في مهب السياسة الأمريكية

يشكل الموقف الأمريكي من قيام دولة فلسطينية مستقلة أحد أبرز تجليات التناقض بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة . فمنذ عقود ، تعلن الإدارات الأمريكية المتعاقبة التزامها بحل الدولتين كسبيل لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتصرح بدعمها لتطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة . غير أن هذا الخطاب لم يترجم يوماً إلى خطوات عملية حقيقية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال أو ضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية. بل إن السياسات الأمريكية – سواء عبر الدعم غير المشروط لـ "إسرائيل" ، أو استخدام الفيتو في مجلس الأمن، أو الضغط السياسي والاقتصادي على الفلسطينيين – ساهمت في ترسيخ واقع الاحتلال وتقويض أي مسار جاد نحو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

تاريخياً، كما أشرنا سابقاً تميز الموقف الأمريكي من مسألة قيام دولة فلسطينية مستقلة بالغموض والتناقض، ما بين خطابات سياسية تدعي دعم "حل الدولتين"، وواقع عملي ينحاز بوضوح إلى السياسات الإسرائيلية، موقف معطل[34] ويضع العراقيل أمام تجسيد هذا الحق على الأرض. لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية ، خطاباً رسمياً يتحدث عن دعم قيام دولة فلسطينية "تعيش بسلام إلى جانب "إسرائيل"، إلا أن هذا الدعم كان مشروطاً، مجتزأ، ويخضع لمعادلات القوة والمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

عند التحليل السياسي الجاد، يتبين أن الموقف الأمريكي من الدولة الفلسطينية هو موقف وظيفي– تكتيكي، لا يعكس قناعة حقيقية بحق تقرير المصير، بل يهدف إلى إدارة الصراع، لا حله، وضمان أمن "إسرائيل" وتفوقها العسكري والسياسي في المنطقة. كما أن الإدارات الأمريكية – بغض النظر عن الحزب الحاكم – تتعامل مع القضية الفلسطينية كورقة ضمن صفقات أكبر، سواء مع الدول العربية أو في سياق استراتيجيات الهيمنة الإقليمية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الموقف الأمريكي من قيام دولة فلسطينية مستقلة لم يكن في أي مرحلة من المراحل ملتزماً وجاداً، بل كان دائماً خاضعاً لحسابات القوة، والضغوط الإسرائيلية، وتوازنات السياسة الداخلية في واشنطن. ومن هنا، فإن أي رهان فلسطيني أو عربي على تغير حقيقي في الموقف الأمريكي ينبغي أن ينظر إليه بعين الحذر، ما لم يرتبط بضغط دولي وشعبي واسع يجبر واشنطن على الخضوع لقرارات الشرعية الدولية، واحترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

---

[34] . Quigley, John B. The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict. Cambridge: Cambridge University Press, 2010 .P 193 .

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية تاريخياً خطاباً وممارسة سياسيتين ترتكزان على انحياز ممنهج ومعاداة صريحة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مقابل دعم ثابت وغير مشروط لسياسات "إسرائيل" العدوانية. هذا الانحياز الأمريكي لا يعكس فقط انحرافاً عن مبدأ الحياد الأخلاقي والسياسي، بل يُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ويجعل من واشنطن شريكاً مباشراً في إدامة الاحتلال، وتكريس الظلم التاريخي الواقع على الفلسطينيين[35].
الخطاب الأمريكي، عبر الإدارات المتعاقبة يتجنب الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كحق قانوني وأخلاقي، ويركز بدلاً من ذلك على "حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها"، كما في كل الحروب التي شنها الاحتلال على غزة، أو في سياسات الضم والاستيطان، أو تهجير الفلسطينيين قسرياً من أحيائهم وبيوتهم. لا يعكس هذا الخطاب محاولة لإنصاف الفلسطينيين، بل يكرس صورة نمطية تجرم الضحية وتبرئ الجلاد، عبر تصوير الفلسطيني كعنصر تهديد، والاحتلال الإسرائيلي كقوة سلام تسعى لحماية نفسها، وهو تصوير مخادع وخطير يعمق من مأساة الفلسطينيين، ويعزز الرواية الاستعمارية على حساب الحق التاريخي والقانوني للفلسطينيين.

كما يتناقض هذا الموقف الأمريكي بوضوح مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية، التي تطالب بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة، وأيضاً مع القرارات الدولية التي تنص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، ومع اتفاقية جنيف الرابعة ،التي تُحرم نقل السكان إلى الأراضي المحتلة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3236) للعام 1974 الذي يُقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله وسيادته[36]، والقرار الثاني رقم (3237) الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الأمم المتحدة[37]، وعلى رفض استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تلتف على هذه القرارات، وتفرغها من مضمونها عبر سياسة ازدواجية المعايير، مما يجعلها في موقع الدولة الشريكة في جرائم الاحتلال.

ولعل أحد أخطر تجليات هذا الانحياز والشراكة هو السعي الأمريكي الدائم إلى حماية "إسرائيل" من أي مساءلة دولية ، عبر تقويض أدوات المحاسبة ومنع تطبيق القانون الدولي عليها. فقد حاربت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أي محاولة لمساءلة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية، بل

---

[35].الدكتورة،دلال عريقات،العلاقة الفلسطينية الأمريكية بعد دبلوماسية الأمم المتحدة،**صحيفة القدس**،الأحد،2024/4/21، ص9.

[36].**قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي،المجلد الأول** 1947–1974، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 2 ، 1975)، ص262.

[37].الدكتور ،طلال أبو عفيفة،**الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية من1897–1998**،(القدس:ط1، 1998) ، ص215 – 222.

وفرضت عقوبات على قضاة المحكمة والمدعي العام، وقطعت التمويل عن منظمات دولية كـ"اليونسكو" و"الأونروا" لمجرد مواقفها التي تنسجم مع القانون الدولي وتدافع عن الحق الفلسطيني. بهذا المعنى، لم تعد الولايات المتحدة فقط داعماً سياسياً وعسكرياً لـ "إسرائيل"، بل شريكاً في إنتاج منظومة الإفلات من العقاب، وتفكيك النظام القانوني الدولي عندما يتعلق الأمر بفلسطين.

إن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بكل مظاهرها الخطابية والعملية ، تجسد خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وتواطؤاً مباشراً مع القوة القائمة بالاحتلال ، وتمييزاً عنصرياً في تطبيق قواعد الشرعية الدولية. لم تعد الولايات المتحدة مجرد طرف منحاز ، بل تحولت إلى عنصر فاعل في هندسة نظام الهيمنة الإسرائيلية ، وتكريس واقع استعماري عنصري يتناقض جذرياً مع المبادئ التي تزعم واشنطن الدفاع عنها . وعليه ، فإن كسر هذا الانحياز الأمريكي يتطلب إرادة دولية حقيقية، وتفعيل أدوات المساءلة والضغط ، وتدويل القضية الفلسطينية ضمن إطار قانوني ملزم، لا يترك حقوق الفلسطينيين رهناً لمعادلات القوة أو الابتزاز السياسي ، بل يضعها في مكانها الطبيعي كقضية تحرر وطني في وجه استعمار استيطاني مدعوم من أقوى دول العالم.

وعلى الأرض تشكل الإجراءات التعسفية الإسرائيلية ، مثل سياسة الضم، ومصادرة الأراضي، وبناء وتوسيع المستوطنات وعملية هدم البيوت، عائقاً جوهرياً أمام أي إمكانية حقيقية لتطبيق حل الدولتين .فهذه السياسات لا تهدف فقط إلى تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بل تسعى إلى فرض واقع استعماري دائم يجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة. وتعمل "إسرائيل" عبر هذه الممارسات على تقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني، وهو ما يفرغ مفهوم الدولة الفلسطينية من مضمونه السياسي والجغرافي.

وتكمن الخطورة الأكبر في أن هذه الإجراءات تحظى بدعم سياسي وغطاء دبلوماسي أمريكي، حيث تواصل الولايات المتحدة توفير الحماية لـ"إسرائيل" في المحافل الدولية، لا سيما من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) لإجهاض أي قرارات تدين الاستيطان أو تدعو لوقفه. كما تقدم واشنطن مساعدات مالية وعسكرية ضخمة تُسهم في ترسيخ هذا الواقع المفروض بالقوة. إن هذا الدعم الأمريكي لا يقتصر على الصمت حيال الانتهاكات، بل يمتد إلى شرعنتها سياسياً، وهو ما يحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، ويجعل الحديث عن حل الدولتين مجرد شعار فارغ لا يستند إلى أي خطوات عملية على الأرض.

ب: الفيتو الأمريكي:غطاء دبلوماسي لإطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي،ولمنع قيام دولة فلسطينية

الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية لم يستند يوماً إلى الشرعية الدولية كما تنص عليها قرارات الأمم المتحدة أو إلى القانون الدولي ، بل إلى موازين القوى ومبدأ "التفاوض المباشر"، الذي يستخدم كأداة لتهميش المرجعيات القانونية الدولية. كما أن الولايات المتحدة دأبت على استخدام "الفيتو" في مجلس الأمن لحماية "إسرائيل" من أي إدانة أو التزام بإنهاء الاحتلال، مما يقوض بشكل منهجي أي أمل في إقامة دولة فلسطينية حقيقية[38].

وعلى مدار العقود الماضية قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية وعسكرية هائلة لـ"إسرائيل" ، مع تزويدها المستمر بأحدث الأسلحة والتقنيات، حتى أثناء ارتكابها لجرائم حرب موثقة بحق المدنيين، لا سيما في قطاع غزة. هذا الدعم لا يمكن تفسيره كخيار استراتيجي مجرد، بل كغطاء مباشر للعدوان، ترجمته واشنطن في المحافل الدولية عبر استخدام حق النقض "الفيتو" عشرات المرات لإجهاض قرارات تدين الاحتلال أو تطالب بإنهائه أو تعترف بالحقوق الفلسطينية. هذا الانحياز الذي أثبت على الدوام أن أمريكا طرفاً في الصراع، لا ضامن لعدالة الحل.

في 2011/9/23، تقدمت وزارة الخارجية الفلسطينية بطلب رسمي لقبول دولة فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة، استناداً إلى حدود 1967 وعاصمتها القدس[39]. وعلى الرغم من التأييد الواسع من معظم دول العالم، هددت أمريكا باستخدام الفيتو في حال عرض الطلب للتصويت داخل مجلس الأمن. وتجنباً لذلك ، لم يطرح المشروع رسمياً، خاصة بعد أن تبين عدم وجود الأصوات التسعة المطلوبة بفعل الضغوط الأمريكية، كما أعلنت السفيرة الأمريكية آنذاك سوزان رايس أن "الطريق الوحيد لقيام دولة فلسطينية يمر عبر المفاوضات وليس الأمم المتحدة"، مما يوضح بجلاء أن الولايات المتحدة لم تكن تعارض توقيت الخطوة فحسب، بل كانت تعارض الاعتراف بفلسطين خارج نطاق المفاوضات الثنائية الخاضعة لمنطق القوة. يشكل هذا الموقف أداة للضغط السياسي والدبلوماسي ضد حقوق الشعب الفلسطيني،ويؤكد الانحياز الاستراتيجي الأمريكي لصالح "إسرائيل"، على حساب مبادئ الشرعية الدولية، ومنها مبدأ تقرير المصير. وميثاق المنظمة الدولية[40].

---

[38]. Imseis, Ardi. “On Membership of the United Nations and the State of Palestine: A Critical Account.” Leiden Journal of International Law 34, no. 1 (2021): P 2.

[39]. للتفصيل أكثر ، أنظر/ي ، طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة ، الموجه من الرئيس محمود عباس ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، **بتاريخ** 2011/9/23.موقع الأمم المتحدة في الموقع الإلكتروني التالي-http://documents dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/512/56/pdf/N1151256.pdf?OpenE،وأيضاً مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2012 .المجلد (23)، العدد 89.ص 210.

[40].الدكتور، مروان أميل طوباسي، أمريكا تريدها وهما تفاوضياً وإسرائيل تسعى لمنعها وإقامة الدولة الواحدة اليهودية العنصرية، **صحيفة القدس** ، الجمعة 2024/4/19 ، ص9.

من المعروف أن انضمام أي دولة جديدة إلى عضوية الأمم المتحدة يخضع لمعايير قانونية وسياسية نص عليها ميثاق الأمم المتحدة[41]، والذي يشترط أن تكون الدولة "محبة للسلام" ومستعدة لقبول الالتزامات الواردة في الميثاق. لكن الأهم أن عملية الانضمام تمر إجبارياً عبر مجلس الأمن أولاً، حيث يجب أن يحصل طلب العضوية على توصية إيجابية من المجلس، قبل أن يعرض على الجمعية العامة للتصويت بأغلبية الثلثين . بما فيها الدول دائمة العضوية في هذا الإطار، تبرز سلطة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، وبريطانيا)، التي تمتلك حق النقض (الفيتو)، ما يعني أن أي واحدة منها تستطيع منفردة إسقاط طلب العضوية بغض النظر عن الدعم الدولي الواسع له.

إن قبول عضوية أي دولة لا يتوقف على التزامها بالقانون الدولي فحسب، بل يخضع للتحالفات السياسية ومصالح الدول الكبرى. وفي حالة فلسطين، ورغم الدعم الدولي الواسع للاعتراف بها كدولة كاملة العضوية، فقد حال الفيتو الأمريكي دون ذلك مراراً. هذا الموقف يعكس هيمنة الاعتبارات السياسية على المعايير القانونية، ويحول مجلس الأمن إلى أداة بيد القوى المهيمنة. وبدلاً من أن يكون المجلس ضامناً للأمن والسلم الدوليين، أصبح وسيلة لتكريس سياسات الاحتلال والهيمنة، مما يقوض العدالة الدولية ويعطل حقوق الشعوب المستضعفة.

بعد فشل المسعى الفلسطيني في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن في عام 2011 بسبب التهديد الأمريكي باستخدام الفيتو، اتجهت القيادة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مستندة إلى صلاحيات الجمعية العامة في منح صفة الدولة غير العضو.وقد توج هذا المسار بتاريخ 2012/11/29، والذي بموجبه مُنحت فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، وذلك استناداً للقرار رقم 19/67 ،حيث صوت إلى جانب القرار(138)دولة، مقابل معارضة(9) دول لهذا القرار، وامتناع (41) دولة عن التصويت[42]. ذلك يعكس تحولاً في المزاج الدولي تجاه القضية الفلسطينية، ويعد بمثابة اعتراف سياسي وقانوني بالشخصية الدولية لدولة فلسطين، حتى وإن لم تكن عضوية كاملة بعد. ويعد هذا القرار تطوراً هاماً لأنه أعاد تأكيد الجمعية العامة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال .

ورغم أن القرار لا يرقى إلى مستوى العضوية الكاملة في المنظمة الدولية – لغياب توصية مجلس الأمن – إلا أنه فتح آفاقاً جديدة أمام فلسطين للانضمام إلى المعاهدات والوكالات الدولية،ومكنها من ممارسة صلاحيات قانونية ودبلوماسية أكبر على الساحة الدولية[43].

---

[41]. المادة رقم (4) من ميثاق الأمم المتحدة .

[42]. أمم الأرض تضعنا على الخريطة بأكثر من الثلثين، **صحيفة الحياة الجديدة**،الجمعة 2012/11/30، ص 1.

[43]. ناصيف معلم ، **القضية الفلسطينية والشرعية الدولية** ، (رام الله : بدون دار نشر ، ط1، 2020)،ص 280-281.

وقد تكرر المشهد ذاته ، حين استخدمت الولايات المتحدة بتاريخ 2024/4/18 مجدداً "الفيتو" داخل مجلس الأمن لإفشال مشروع قرار يدعو الجمعية العامة لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وقد صوتت (12) دولة لصالح القرار، بينما امتنعت بريطانيا وسويسرا[44].- على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد صوت إلى جانب قرار صدر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2002/3/12 ، أكد فيه مجلس الأمن الدولي على "رويته لمنطقة تعيش فيها دولتان "إسرائيل" وفلسطين جنباً على جنب ضمن حدود آمنة ومعترف فيها"- [45]، وبتاريخ 2025/9/12 عارضت أمريكا "إعلان نيويورك" المؤيد لحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية (142) صوتاً[46]. جاء ذلك وسط تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية . حيث أن السفيرة الأمريكية ليندا توماس غرينفيلد كررت الموقف الأمريكي التقليدي بالقول إن "الاعتراف بدولة فلسطين يجب أن يأتي عبر مفاوضات مباشرة"، معتبرة أن القرار "يقوض جهود السلام"[47]. وهو تبرير يتجاهل عمق الانسداد السياسي الذي تسببت به السياسات الاستيطانية الإسرائيلية والدعم الأمريكي اللامحدود لها، ويواصل منح الحصانة لـ "إسرائيل" أمام أي مساءلة أو عقاب، سواء عسكرياً على الأرض أو دبلوماسياً في مجلس الأمن.

يعكس الفيتو الأمريكي في الحالتين نهجاً سياسياً ممنهجاً . في انتهاك واضح لمبدأ حق تقرير المصير، كما ورد في القرار (3236) سالف الذكر الصادر عن الجمعية العامة عام 1974، الذي يقر بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة. كما يجسد ازدواجية المعايير الأمريكية، حيث دعمت واشنطن في سنوات متقاربة انضمام دول مثل جنوب السودان وتيمور الشرقية وكوسوفو إلى منظمات دولية، بينما ترفض الاعتراف بفلسطين تحت ذريعة وجوب التفاوض مع قوة الاحتلال، في تجاهل صريح لمبدأ عدم اشتراط التفاوض لنيل الحقوق الوطنية.

وليس ذلك فحسب، بل إن الفيتو الأمريكي يعرقل القانون الدولي ذاته، ويحول مجلس الأمن من هيئة لضمان السلم والأمن الدوليين إلى أداة بيد الدول الكبرى لفرض أجنداتها السياسية. وهكذا، لم يعد الاحتلال الإسرائيلي مجرد واقع تفرضه القوة على الأرض، بل أصبح مشروعاً محمياً دولياً بفضل الغطاء السياسي والدبلوماسي الذي توفره له الولايات المتحدة. وبهذا المعنى، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بات إرادة دولية مقوننة، تفرغ الشرعية الدولية من محتواها، وتمنع ولادة دولة فلسطينية حقيقية، مستقلة وذات سيادة.

---

[44].صفعة أمريكية جديدة تضع حداً لمساعي فلسطين الحصول على اعتراف الأمم المتحدة، **صحيفة القدس**،الجمعة 2024/4/19 ، ص1و15.

[45].مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،القرار رقم 1397،الصادر في 12 آذار 2002،الوثيقة رقم (2002)S/RES/1397 .

[46] .أغلبية ساحقة مؤيدة لإقامة الدولة، **صحيفة القدس**، السبت 2025/9/13 ، ص 1 و 15.

[47].https://www.aljazeera.net/news أميركا تؤكد عدم تغير موقفها بشأن عضوية فلسطين بالأمم المتحدة

الخاتمة

تظهر نتائج هذه الدراسة بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، عبر سياساتها وخطابها السياسي، لم تكن يوماً طرفاً محايداً يسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة ذات السيادة. فعلى الرغم من التكرار المستمر لشعارات "حل الدولتين"، وما تحمله من وعود سياسية وإشارات دبلوماسية تبدو إيجابية في ظاهرها، إلا أن هذه الشعارات بقيت في إطار الخطاب الدعائي والاستهلاك الإعلامي، ولم تتحول إلى خطوات عملية ملموسة على الأرض. بل على العكس،اتخذت واشنطن على مدار العقود الماضية مواقف عملية عززت الاحتلال الإسرائيلي، ومنحته الغطاء السياسي والدبلوماسي الكامل، إلى جانب الدعم المالي والعسكري غير المشروط، مع السعي الدائم لتعطيل أي مبادرات دولية تهدف إلى الاعتراف بدولة فلسطين أو مساءلة الاحتلال على جرائمه وانتهاكاته للقانون الدولي.

كما بينت الدراسة أن الولايات المتحدة تتعامل مع فكرة الدولة الفلسطينية بوصفها ورقة تفاوضية مشروطة، تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية، وليست حقاً قانونياً وتاريخياً للشعب الفلسطيني كما أقرته قرارات الشرعية الدولية. فالدولة الفلسطينية، في الرؤية الأمريكية، تختزل إلى مجرد كيان إداري محدود الصلاحيات، منزوع السيادة والسيطرة على الأرض والحدود والموارد، وتظل ولادتها مؤجلة إلى أجل غير مسمى، رهناً بمعادلة تفاوضية غير متكافئة يهيمن فيها الاحتلال على كل عناصر القوة. وبذلك، تُفرض على الفلسطينيين تنازلات كبيرة تحت غطاء "التفاوض المباشر"، بينما تبقى "إسرائيل" الطرف الأقوى سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وهو ما يفرغ أي عملية تفاوضية من مضمونها ويجعلها أداة لإدارة الصراع بدلاً من حله.

لقد بات شعار "حل الدولتين" مجرد غطاء بلاغي يجمّل الانحياز الأمريكي ويمنحه واجهة مقبولة أمام المجتمع الدولي. فبينما تتبدل الإدارات الأمريكية، من جمهورية إلى ديمقراطية، يظل الخطاب ثابتاً في الترويج لحل الدولتين، لكن دون أي التزام حقيقي بإنهاء الاحتلال أو ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وبدلاً من أن يكون هذا الشعار إطاراً لإنهاء الصراع، أصبح أداة لإدارته وإطالة أمده، بحيث يُستعمل لتخفيف الضغوط الدولية، وكسب الوقت، وتبرير استمرار الدعم المطلق لـ"إسرائيل."

من هنا، يمكن القول إن السياسات الأمريكية لا تقتصر على عرقلة قيام الدولة الفلسطينية، بل تذهب أبعد من ذلك إلى إعادة إنتاج منظومة الاحتلال عبر أدوات الشرعية الدولية نفسها، فتتحول مؤسسات الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى أدوات في خدمة الهيمنة، بدلاً من أن تكون منصات لتحقيق العدالة وإنصاف الشعوب. وبذلك، تُفرغ مفاهيم العدالة والحرية وتقرير المصير من مضمونها الحقيقي، ويُعاد تعريفها استناداً إلى موازين القوة لا إلى المبادئ القانونية والأخلاقية.

إن هذا الواقع يفرض على الفلسطينيين، وعلى المجتمع الدولي ككل، إعادة النظر في الرهان على الدور الأمريكي باعتباره وسيطاً في عملية السلام. فالمعطيات التي كشفتها هذه الدراسة تؤكد أن أي تقدم نحو قيام دولة فلسطينية حقيقية لن يتحقق في ظل هيمنة واشنطن على مسار المفاوضات والقرار الدولي. لذلك، يصبح من الضروري تبني خيارات دولية بديلة تقوم على تدويل القضية الفلسطينية، وتفعيل أدوات القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، وبناء تحالفات دولية واسعة قادرة على كسر حالة الشلل التي يفرضها الفيتو الأمريكي. وحده هذا المسار يمكن أن يعيد الاعتبار للحقوق الوطنية الفلسطينية، ويمهد الطريق لتحقيق العدالة، والحرية، والسيادة، بعيداً عن منطق القوة وسياسات الإقصاء التي طالما فرضتها الولايات المتحدة.

فمنذ عام 2001 وحتى الوقت الراهن، تكشف المواقف السياسية عن نمط ثابت في السياسات الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، يقوم على تغليب متطلبات الأمن الإسرائيلي على أي استحقاق سياسي أو قانوني فلسطيني. ويظهر هذا النمط بوضوح في الاستخدام المتكرر لحق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن لإجهاض مشاريع القرارات التي تُدين الاستيطان أو تدعم مساعي الاعتراف بفلسطين، إضافة إلى تقديم مساعدات عسكرية ضخمة ضمن اتفاقيات طويلة الأمد، غالباً دون اشتراطات تتعلق باحترام حقوق الإنسان أو التزامات القانون الدولي. كما يتجسد الانحياز الأمريكي في توفير حماية دبلوماسية شاملة لـ"إسرائيل" أمام هيئات المساءلة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية والآليات الخاصة للأمم المتحدة، وفي توظيف خطاب سياسي وقانوني يستخدم "الاعتبارات الأمنية" كذريعة لتعطيل أي إجراءات عملية تهدف إلى وقف الاستيطان أو إنهاء الاحتلال. وعرقلت فتح أي تحقيقات أو ملاحقات قانونية ضد قادة الاحتلال.

المراجع

أولاً: مواثيق وقرارات

1. ميثاق الأمم المتحدة .
2. اتفاقية جنيف الرابعة ، وقد تم اعتمادها في 12 آب 1949 ، ودخلت حيز التنفيذ في 21 تشرين الأول 1950.
3. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي،المجلد الأول 1947-1974، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 2 ، 1975).
4. طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .
5. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم (1397)،الصادر في 12 آذار 2002،الوثيقة رقم S/RES/1397(2002) .

ثانياً: الكتب

1. أحمد الدبش ،**فلسطين في العقل الأمريكي 1492-1948**،(دمشق:صفحات للدراسات والنشر والتوزيع،2021).
2. أحمد قريع "أبو العلاء"، **السلام المعلق، قراءات في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر" ، ط1، 1991).
3. آفي شليم، **الحائط الحديدي**، ترجمة ناصر عفيفي،(القاهرة : مؤسسة روز اليوسف،2001).
4. الدكتور، جانيس تِري،**إدارة كارتر والفلسطينيون**،في الدكتور،ميخائيل سليمان (محرراً)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1996)،ص 230-232 .
5. المؤرخ ،صبري جريس،**تاريخ الصهيونية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، الجزء الثاني(1918- 1939)**،(نيقوسيا: مركز الأبحاث الفلسطيني ،1986) .
6. الدكتور،طلال أبو عفيفة،**الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية من1897-1998**،(القدس:ط1، 1998).
7. الدكتور،عثمان عثمان وآخرون،**دراسات فلسطينية**،(نابلس:جامعة النجاح الوطنية،2011).
8. الدكتور،فرِد لوسون،**إدارة ترومان والفلسطينيون**،في الدكتور،ميخائيل سليمان (محرراً)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1996).
9. الدكتور،فواز جرجس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1998).

10.الدكتور،ماهر الشريف،**البحث عن كيان:دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993**.(نيقوسيا:مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي،ط1، 1995).
11.الدكتور محمد سعيد حمدان،وآخرون،**فلسطين والقضية الفلسطينية**،(عمان:جامعة القدس المفتوحة،ط،3، 2008).
12.الدكتور،ميخائيل سليمان وآخرون،**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، حزيران 1996).
13.ناصيف معلم، القضية الفلسطينية والشرعية الدولية، رام الله:بدون مكان نشر،2020).

ثالثاً:الكتب بالانجليزية

1. Khalidi, Rashid. Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East. Boston: Beacon Press, 2013.
2. Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2005 .
3. . Quigley, John B. The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
4. Imseis, Ardi. “On Membership of the United Nations and the State of Palestine: A Critical Account.” Leiden Journal of International Law 34, no. 1 (2021).
5. Stephen R. Sizer ,CHRISTIAN ZIONISTS:On the Road to Armageddon The historical roots, theological basis and political consequences of Christian involvement in the Arab-Israeli conflict.
6. Smith, Charles D., ed. Prolonged Occupation and International Law: Israel and Palestine. Leiden: Brill / Martinus Nijhoff, 2023.
7. Sturm,Tristan.God’s Just Gaza War: Futurity Foreclosed Through Evangelical Apocalypse as Orthogonal Promise of Eretz Israel. Geografiska Annaler: Series B, Human Geography, vol. 103, no. 4, 2021. Queen's University Belfast.

رابعاً: الدوريات

1. الدكتور، أحمد جميل عزم "صفقة القرن":وهم اخترعه العرب ، وحاربه الإسرائيليون،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(116) ، خريف 2018 .
2. الدكتور، علي الجرباوي، المأزق الفلسطيني:ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(99)، صيف 2014 .
3. الدكتور ، ماهر الشريف ، الإدارات الأمريكية إزاء مشروع الدولة الفلسطينية: بين الأمس واليوم، **ورقة سياسات** ، إصدار مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(52)، شباط 2024 .
4. الدكتور ، ناصر القدوة " صفقة القرن": اغتيال ما تبقى قراءة في رؤية ترامب" :السلام نحو الازدهار"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(122)، ربيع 2020 .
5. الدكتورة،هديل أحمد إبراهيم ،العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية:رؤية تحليلية للقضايا والمحددات في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة(أكتوبر2023–2024) **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة أسيوط،العدد(24)،أكتوبر ،2024.

خامساً:رسائل علمية

1. خالد حماد،سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية 1973 – 2013،**رسالة ماجستير** غير منشوره، جامعه الشرق الأوسط ، كلية العلوم السياسية، الأردن 2014 .
2. عطا الله عبد المجيد مطاوع، "السياسة الخارجية الأمريكية والنزاع الفلسطيني– الإسرائيلي تحت إدارة الرئيس بيل كلينتون: المفاوضات والدعم المالي" **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة القدس ،2011 .
3. علاء الدين عزت حمدان أبو زيد التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس رونالد ترامب(2016–2019)، **رسالة ماجستير** غير منشورة ، جامعة القدس،2019.

سادساً: الصحف

1. أغلبية ساحقة مؤيدة لإقامة الدولة، **صحيفة القدس**، السبت 2025/9/13 .
2. واشنطن تسحب تأشيرة الرئيس والوفد المرافق، **صحيفة القدس**، السبت ،2025/8/30.
3. نائب الرئيس الأمريكي،لا خطط لدينا للاعتراف بدولة فلسطينية،**صحيفة القدس**،السبت،2025/8/9.
4. نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس،لا نية لدى واشنطن للاعتراف بدولة فلسطين، **صحيفة الأيام** ،السبت،2025/8/9.
5. واشنطن تندد بالمؤتمر وتعتبره مكافأة لـ"حماس"،**صحيفة القدس**، الثلاثاء2025/7/29.
6. الدكتور،علي الجرباوي،مقايضة المصالح:ترامب والواقعية السياسية،**صحيفة الأيام**،السبت 2025/2/22.
7. الدكتورة،دلال عريقات،العلاقة الفلسطينية الأمريكية بعد دبلوماسية الأمم المتحدة،**صحيفة القدس**،الأحد،2024/4/21 .
8. صفعة أمريكية جديدة تضع حداً لمساعي فلسطين الحصول على اعتراف الأمم المتحدة، **صحيفة القدس** ، الجمعة 2024/4/19 .
9. الدكتور، مروان أميل طوباسي، أمريكا تريدها وهما تفاوضيا وإسرائيل تسعى لمنعها وإقامة الدولة الواحدة اليهودية العنصرية، **صحيفة القدس** ، الجمعة 2024/4/19 .
10. دم القدس والعودة،هذا دمك يا فلسطين،**صحيفة الحياة الجديدة**،الثلاثاء 2018/5/15.
11. عوديد عيران ،اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس كعاصمة إسرائيل ، **صحيفة الحياة الجديدة** ،الجمعة 2017/12/15.
12. أمم الأرض تضعنا على الخريطة بأكثر من الثلثين،**صحيفة الحياة الجديدة**، الجمعة 2012/11/30.
13. بوش: إقامة الدولة الفلسطينية عام 2005،هدف واقعي،**صحيفة القدس**،الخميس 2003/7/31.
14. باول أكد لقريع التزام واشنطن بإقامة دولة فلسطينية، **صحيفة القدس** ،الأحد 2004/5/16.

سابعاً: الانترنت

1. الكونغرس الأمريكي يصدر" قانون سفارة القدس لسنة"1995 ، https://www.google.com
2. أوباما: دولة فلسطينية ممكنة بعد عام، https://www.aljazeera.net/news/2010/9/23
3. https://www.aljazeera.net/news أميركا تؤكد عدم تغير موقفها بشأن عضوية فلسطين بالأمم المتحدة.